

إلى السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال كتابي حول الاعتقال التعسفي للطفل أيوب القضاوي

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد
السيد الوزير المحترم،

رغم كل ما أكرمته بلادنا على مستوى حقوق الإنسان، فإن ممارسات بعض المسؤولين لازالت مع الأسف الشديد عائقاً حقيقياً أمام الاستمرار في هذه المسيرة، ومنها الإعتقالات التي لازالت مستمرة على مستوى إقليم الحسيمة، خاصة التي تستهدف الأطفال القاصرين، ومن هذه الحالات حالة الطفل أيوب القضاوي والبالغ من العمر 14 سنة، الذي أُلقي القبض عليه بعدما نزل بالقوة من سيارة أجرة، ليتم إيداعه بصلاحيّة الناظر وحرمانه من متابعة أسرته، بل وحرمانه حتى من حقّه في الدواء عندما كان محتجزاً بمخفر الشرطة بامزورن في إطار تدابير الحراسة النظرية، التي استمرت من يوم الأحد 10 دجنبر إلى غاية الأربعاء 13 دجنبر 2017. وستجدون رفقة شكايته لوالد الطفل أيوب، وهو واحد من العشرات الذين اعتقل أطفالهم بدون أسباب واضحة، بل إن الرأي العام على مستوى إقليم الحسيمة، بات يتحدث عن تصفية حسابات وعن ممارسات مشينة يقوم بها بعض المسؤولين الذين يفترض فيهم أن يكونوا أول من يعمل على احترام مقتضيات دولة الحق والقانون، وإذا بهم يساهمون في المس بها وانتهاكها.

لذا نسألكم السيد الوزير المحترم:

- ماهي الإجراءات التي تنوون القيام بها لتفعيل شكايته هذا المواطن، والتحقيق في مضاهايتها؟
 - أية مقاربة للوزارة لحماية المواطنين عموماً والأطفال الصغار والقاصرين خصوصاً من التجاوزات الماسية بالكرامة الإنسانية؟
 - ألا يشكل العدد المتزايد من المحالين على إصلاحيّة الناظر من قاصري أمزورن بإقليم الحسيمة، جرساً للأحداث التي يعرفها هذا الأخير، إشكالية لدى الوزارة تستدعي مقاربة أخرى؟
- وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

صاحب السؤال

نبيل الأندلوسي